تأثير مؤشرات إعادة التأمين في الفائض المالي لشركة التأمين الوطنية

بحث تطبيقي في فرع التأمين البحري / بضائع

The impact of reinsurance indicators on the financial surplus of the National Insurance Company

Applied research in marine insurance / merchandise branch

هالة ناصر كاطع headekatta@gmail.com

أ.م.د. علاء عبد الكريم البلداوي المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية alaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

تناول البحث تأثير إعادة التأمين في الفائض المالي لشركة التأمين الوطنية بالتركيز على الإعادة في فرع التأمين البحري / بضائع، إذ هدف البحث إلى بيان تأثير مؤشرات إعادة التأمين المتمثلة بـ (نسب الإعادة، نسب الاحتفاظ، نسب العمولة المكتسبة) عن عمليات إعادة التامين في معدل الفائض المالي التأميني، وقد تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستدلالي في تحليل المعلومات للتقارير المالية لشركة التأمين الوطنية لفرع التأمين البحري وللمحفظة التأمينية (بضائع) للمدة من سنة ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٧، ولغرض الحصول على النتائج تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية بما يتناسب مع طبيعة البيانات المجمعة، إذ استخدام البرنامج Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، في احتساب معادلة الانحدار، اختبار F ، معامل التحديد R^2 .

وتوصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات التي تخص الجانب التطبيقي، وأهمها (أظهرت نتائج التحليل الإحصائي والمالي إلى وجود علاقة تأثير قوية ومعنوية بين مؤشرات إعادة التأمين لفرع التأمين البحري/بضائع في الفائض المالي، أن الاحتفاظ بالأقساط التأمينية داخل الدولة يفيد الاقتصاد القومي فهو يساعد على خفض التدفقات المالية الصادرة خارج البلاد وبالعملات الصعبة بالإضافة إلى توفير فوائض مالية و وفورات جيدة للاستثمار المحلي، وبالاعتماد على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث فقد تم تقديم مجموعة من التوصيات إلى الشركة موضع البحث والتي تنسجم مع واقع البحث، أهمها (ضرورة تقليل نسبة إعادة التأمين الصادرة من خلال زيادة حدود الاحتفاظ في فرع التأمين البحري /بضائع، ضرورة مراجعة اتفاقيات إعادة التأمين البحري والتركيز على اتفاقيات تجاوز الخسارة لنقل الأخطار) .

الكلمات المفتاحية: إعادة التأمين، المؤمن(الشركة المسندة)، معيد التأمين، مؤشر إعادة التأمين، مؤشر الاحتفاظ، مؤشر العمولة المكتسبة، معدل الفائض المالي "التأميني".

ABSTRACT

The research dealt with the impact of reinsurance on the financial surplus of the National Insurance Company by focusing on reinsurance in the marine insurance / merchandise branch. The aim of this research was to show the impact of reinsurance indicators (reinsurance ratios, retention ratios, commission rates earned) on reinsurance operations Data on the research variables were collected based on the inductive and deductive approach in the analysis of information for the financial reports of the National Insurance Company of the Marine Insurance Branch and the insurance portfolio (goods) for the period from 2010 to 2017, and for the purpose of obtaining results was used M a number of statistical methods commensurate with the nature of the data collected, as the use of Statistical Package for the Social Sciences Program (SPSS), in calculating the regression equation, test F, R2 coefficient selection

The researcher reached a number of conclusions concerning the practical side, the most important (the results of statistical and financial analysis showed that there is a strong and significant impact relationship between the reinsurance indicators of the Marine Insurance / Merchandise Branch in the financial surplus, that the retention of insurance premiums within the state benefits the national economy it helps to reduce Financial flows issued outside the country in hard currencies in addition to providing financial surpluses and good savings for local investment, and based on the findings of the research has been presented a set of recommendations to the company in question, which is consistent with the reality of the research, the most important (The need to reduce the reinsurance ratio issued by increasing the retention limits in the Marine

/ Cargo insurance branch, the need to review the marine. reinsurance agreements and focus on the loss-overriding agreements for the transfer of risks

Keywords: reinsurance, insurer, reinsurer, reinsurance index, retention index, earned commission index, financial-insurance surplus rate.

المقدمة

منذ نشوء الخليقة تعايش الخطر مع البشر بشكل متلازم ولم يفارقه فكان الإنسان يحمي نفسه في العصر الحجري من خلال لجؤه إلى المغارات والكهوف وكان يستعمل النار لحماية نفسه من الحيوانات المفترسة، وقد تطور الخطر مع تطور الحضارات واشتدت ضراوته مع التطور التقني الحديث وكان هنا لابد للإنسان أن يحمي نفسه من ضراوة هذه المخاطر ، وتقليل الآثار الناتجة عن تحققها ولمواجهة الأخطار والحد من أثارها هو التوصل إلى فكرة التأمين القائمة على أساس تشتيت الخطر لحادثة ما على جماعة من الأشخاص بدلاً من أن يتحمل وحده نتائجها ويعتبر التأمين من أهم الطرق الخاصة بتخفيض الخطر والمحافظة على الأموال الخاصة والعامة، فكان على شركات التأمين ولمواكبة التطورات الهائلة في كافة المجالات ونتيجة زيادة حدة الأخطار كان لزاماً إما أن ترفض التأمين على الأخطار العالية القيمة أو أنها تلجأ لوسائل أخرى أكثر فعالية فبدأت البحث عن الآليات التي تمكنها من تأمين الأخطار المعروضة عليها، وهنا كان بداية لظهور شركات إعادة التأمين التي كانت متنفساً لشركات التأمين من خلال تمكينها من تحمل جزء من الأخطار المكتتب فيها وتحويل الجزء المتبقي إلى شركات أخرى أكثر كفاءة وقدرة مالية، تؤدي صناعة إعادة التأمين دوراً هاماً وحيوياً في صناعة التأمين حيث تمنح شركات التأمين المباشر الحماية من الخسائر الناتجة عن الأخطار والتي ترجع إلى كثرة المطالبات أو ضخامة الخسائر الناتجة عن الحوادث، وينظر إلى إعادة التأمين على أنها وسيلة لتخفيض الخطر في محفظة المؤمن المباشر وتحسين مستوى المركز المالي، وبالرغم من ذلك فأن عدم الترتيب السليم لاتفاقيات إعادة التأمين واختيار المعيد المناسب قد تقود إلى الأثر السالب لإعادة التأمين بالنسبة لشركات التأمين المسندة متمثلة في زيادة أقساط إعادة التأمين للخارج وانعكاسها على الفائض المالي للشركة.

ومن هنا جاءت فكرة أجراء هذا البحث ليركز على عمليات إعادة التأمين وتأثيرها في الفائض المالي لشركة التأمين الوطنية (بحث تطبيقي في فرع التأمين البحري / بضائع) وقد تطلب ذلك بحث الموضوع من خلال الجانب النظري والجانب التطبيقي، وقد تم تطبيقه في شركة التأمين الوطنية والتي تعد الأساس لقطاع التأمين داخل العراق.

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

١- منهجية البحث

١-١- مشكلة البحث

يمكن أن نلخص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ما مدى تأثير أقساط إعادة التأمين الصادرة في الفائض المالي لشركة التأمين الوطنية/فرع تأمين بحري/بضائع.
- هل الشركة قادرة على زيادة نسبة احتفاظها من الأخطار التي تكتتب بها، والتقليل من أقساط إعادة التأمين الصادرة لفرع التأمين البحري/بضائع.
- هل العمولات المكتسبة من شركات الإعادة لا تتناسب مع أقساط إعادة التأمين الصادرة.
- هل لاختيار نوع اتفاقية إعادة التأمين له تأثير في زيادة حجم إقساط إعادة التأمين الصادرة للتأمين البحري/بضائع.

١-٢- أهمية البحث

١. يسهم هذا البحث في إفادة شركة التأمين مجال البحث والجهات ذات الصلة ومتخذي القرار في إتباع الطرق والخطوات الممكنة التي من شانها المساهمة في تقليل نسبة أقساط إعادة التأمين الصادرة لفرع التأمين البحري والطيران.

٢. معرفة الفوائد والآثار الإيجابية الناتجة من تحقيق الفوائض المالية لشركة التأمين الوطنية وذلك في زيادة ثقة الزبائن بالمتانة المالية لشركة التأمين الوطنية.

٣. يمكن أن يكون هذا البحث نقطة إنطلاق نحو أبحاث أخرى في هذا المجال.

١-٣- أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف وتشمل الآتي :

أ. بيان تأثير مؤشر نسبة الإعادة في إعادة التأمين في مؤشر معدل فائض النشاط التأميني.

ب. قياس تأثير مؤشر نسبة الاحتفاظ في إعادة التأمين في مؤشر معدل فائض النشاط التأميني.

ت. الكشف عن تأثير مؤشر نسبة العمولة المكتسبة في إعادة التأمين في مؤشر معدل فائض النشاط التأميني.

١-٤- فرضيات البحث

١. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبه الإعادة في إعادة التأمين ومؤشر (معدل فائض النشاط التأميني) ضمن كشف فرع تأمين بحري/ بضائع عند مستوى معنوية 0.05.

٢. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبه الاحتفاظ في إعادة التأمين ومؤشر (معدل فائض النشاط التأميني) ضمن كشف فرع تأمين بحري/ بضائع عند مستوى معنوية 0.05.

٣. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبه العمولة المكتسبة في إعادة التأمين ومؤشر (معدل فائض النشاط التأميني) ضمن كشف فرع تأمين بحري/ بضائع عند مستوى معنوية 0.05.

١-٥- منهج البحث

يركز البحث على المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الكتابات ذات العلاقة بأدبيات الدراسة وعلى المنهج التحليلي الاستدلالي بالاعتماد على بيانات شركة التأمين الوطنية، وللفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٧.

١-٦- حدود البحث

تم تحديد حدود البحث من خلال:-

١. **الحدود المكانية:** قطاع التأمين العام في العراق، وتم اختيار (شركة التأمين الوطنية)، وهي من أعرق شركات التأمين الحكومية في العراق.

٢. **الحدود الزمنية** : تغطي بيانات البحث المدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧.

١-٧- بعض الدراسات السابقة

١. دراسة (كاظم، ٢٠١٠)

عنوان الدراسة	**إعادة التأمين وأثرها في تطوير صناعة التأمين** **دراسة استطلاعية مقارنة بين شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية/** بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في التأمين.
مشكلة الدراسة	اثر إعادة التأمين في تطوير صناعة التأمين ومدى إسهامها في حل مشكلات ومعوقات تطور صناعة التأمين.
هدف الدراسة	الهدف من هذه الرسالة هو تطوير صناعة التأمين من خلال دعمها من قبل إعادة التأمين، والتحقق من طبيعة العلاقة، والتأثير بين إعادة التأمين وتطوير صناعة التأمين
عينة الدراسة	شركة التأمين الوطنية ،وشركة التأمين العراقية.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
أهم الاستنتاجات	١- تزداد حاجة شركات التأمين العراقية إلى قدرات متخصصة، ومتطورة ومؤهلة علمياً وعملياً لإدارتها. ٢-إعادة التأمين تسهم في وضع أسعار مناسبة لكل خطر يراد الاكتتاب به مما يجنبها الكلف العالية، وهذا يدل على عدم إفادة شركات التأمين من خبرة إعادة التأمين في وضع الأسعار.
أهم التوصيات	١-الابتعاد عن إسناد الأخطار إلى شركات إعادة التأمين عن طريق السماسرة ومزاولة إعمالها كشركة تأمين داخل سوق التأمين. ٢-تحقيق مرونة اكبر في أعمال شركات التأمين عن طريق الإفادة من خبرات شركات الإعادة، وتحقيق الانتشار الدولي وصولاً لتطبيق قانون الأعداد الكبيرة بشكل اكبر مما يؤدي إلى تحسين أعمال شركات التأمين.
أوجه التشابه والاختلاف	أخذ الباحث إعادة التأمين، وأثرها في تطوير صناعة التأمين، إذ ركز على الأبعاد التي تدعم صناعة التأمين (الانتشار الدولي، الخبرة، والمحددات المالية) إلا أنها لم تأخذ الأثر السلبي في التركيز لعمليات إعادة التأمين على شركات التأمين الذي يتضمنه بحثنا الحالي.

٢. (Tomislava, 2013)

عنوان الدراسة	**The Influence of Reinsurance on Insurance Companies' Profitability: Evidence from the Austrian, Croatian and Romanian Insurance Industry** تأثير إعادة التأمين على ربحية شركات التأمين: أدلة من صناعة التأمين النمساوية ، الكرواتية والرومانية
مشكلة	دراسة مدى تأثير الأقساط المتنازل عنها لشركات الإعادة في ربحية شركات التأمين التي تم قياسها من خلال مؤشر العائد على الأصول.

الدراسة	
هدف الدراسة	حاول الباحثون استكشاف كيفية تأثير إعادة التأمين في ربحية أسواق التأمين في النمسا وكرواتيا، ورومانيا في مدة الخمس سنوات.
عينة الدراسة	قطاع التأمين في النمسا، وكرواتيا، ورومانيا.
منهج الدراسة	المنهج التحليلي.
أهم الاستنتاجات	أظهرت نتائج التحليل التي تشير إلى سوق التأمين في كرواتيا أن شركات التأمين التي لها حصة أعلى من الأقساط التي تم التنازل عنها لإعادة التأمين لها مستوى منخفض من الربحية يقاس بمؤشر ROA. تم الحصول على نتائج عكسية لسوق التأمين في النمسا إذ سجلت شركات التأمين التي لها حصة أعلى من الأقساط التي تم التنازل عنها لإعادة التأمين مستويات أعلى من الربحية. فضلاً عن ذلك ، أثبت تأثير إعادة التأمين في ربحية شركات التأمين أنه غير مهم في رومانيا.
أهم التوصيات	تؤدي إعادة التأمين دورًا حيويًا في الاستقرار المالي، إذ إنها تسمح لشركات التأمين المباشر من خلال تسهيل توزيع أوسع للأخطار على المستوى العالمي ، للحصول على قدرة اكتساب أعلى للمشاركة في أعمال التأمين، وتوفير غطاء تأمين. تضمن عمليات إعادة التأمين استقرار أسواق التأمين المباشرة وكذلك النظام المالي ككل . لأنها تشمل وسطاء ماليين رئيسين ومستثمرين من المؤسسات.
أوجه التشابه والاختلاف	تكشف هذه الدراسة عن تأثير أقساط التأمين التي تم التنازل عنها لإعادة التأمين في ربحية شركات التأمين في المدة ٢٠٠٧-٢٠١١ في قطاع التأمين في النمسا وكرواتيا ورومانيا، وكشف عن العلاقة بين الشركة المسندة، وشركات إعادة التأمين. في حين تضمن بحثنا تأثير أقساط الإعادة الصادرة والعمولات إعادة التأمين، وكذلك المطالبات المستردة ونوعية الاتفاقيات في الفائض المالي التأميني لشركة التأمين الوطنية، وهي شركة عامة تسعى إلى تقديم خدمة إنسانية لسد حاجة المجتمع من هذه الخدمة وللمدة ٢٠١٠-٢٠١٧.

٣. دراسة (المنصور،٢٠١٥)

عنوان الدراسة	**قياس اثر إعادة التأمين على ميزان المدفوعات**(٢٠٠٣ – ٢٠١٢) / بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي) تأمين
مشكلة الدراسة	أن اللجوء المفرط لإعادة التأمين الخارجية له أثار على صناعة التأمين والنمو الاقتصادي في البلدان النامية ويظهر ذلك من جانب التحويلات الكبيرة التي تتم بالعملة الصعبة والمتمثلة في إقساط إعادة التأمين الصادرة.
هدف الدراسة	بيان الأثر الناتج عن عمليات إعادة التأمين على ميزان المدفوعات ودراسة جدوى وجود شركات إعادة التأمين الوطنية .
عينة الدراسة	دراسة حالة داخل السودان.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي .
أهم الاستنتاجات	١- ضعف نسبة المطالبات المستردة من السوق الخارجي إلى إجمالي الأقساط المدفوعة لشركات إعادة التأمين الخارجية. ٢- يوجد اثر سالب ذو دلالة إحصائية لأقساط إعادة التأمين التي يتم دفعها بالعملة الصعبة لشركات الإعادة الخارجية على ميزان المدفوعات.
أهم التوصيات	١- تقوية المركز المالي لشركات التأمين من خلال زيادة رأس المال للقدرة على زيادة نسبة الاحتفاظ ٢- ضرورة دراسة ومراجعة شروط اتفاقيات إعادة التأمين .
أوجه التشابه والاختلاف	اختصت الدراسة ببيان اثر إعادة التأمين على ميزان المدفوعات في السوق السوداني في حين اختص بحثنا حول اثر إعادة التأمين ومؤشراته في الفائض المالي لشركة التأمين الوطنية ولفرع التأمين البحري في العراق.

٤. دراسة (يوسف، ٢٠١٩)

عنوان الدراسة	**أثر البيئة الخارجية الخاصة في تحقيق الفوائض المالية – بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية/** بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في التأمين.
مشكلة الدراسة	ما العلاقة وما اثر البيئة الخارجية الخاصة في تحقيق الفوائض المالية.
هدف الدراسة	قياس العلاقة، وتأثير العمليات، ومستوى مساهمة البيئة الخارجية للعميل (حملة الوثائق)، والمنافسون، والحكومة (القوانين والتشريعات)، والوسطاء(الباعة)، والوسطاء (الشركة المعينة)، وكذلك الفوائض المالية.
عينة الدراسة	شركة التأمين الوطنية.
منهج الدراسة	١- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics ٢- الإحصاء الاستدلالي Inferential Statistics
أهم الاستنتاجات	أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة ارتباط بين البيئة الخارجية الخاصة والفوائض المالية .
أهم التوصيات	لا بد لشركة التأمين الوطنية من التأقلم مع عوامل، ومتغيرات بيئتها الخارجية الخاصة والمعقدة والمتغيرة، وجعل الشركة تؤثر بشكل إيجابي في هذه المتغيرات لتحسين وزيادة أدائها ومن ثُمَ تقوم بدور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني.
أوجه التشابه والاختلاف	درس الباحث عوامل البيئة الخارجية الخاصة بصورة عامة، وأثرها في الفوائض المالية لشركة التأمين، ومن ضمنها إعادة التأمين بصورة سطحية، في حين تم التركيز في بحثنا هذا على اثر إعادة التأمين الخارجية، ولفرع التأمين البحري على الفائض المالي لشركة التأمين الوطنية.

٢- التأطير النظري للبحث

٢-١ - فلسفة إعادة التأمين ومفهومها

إن فلسفة إعادة التأمين لم تأت من الفراغ بل هي فلسفة واقعية قائمة على أبعاد كاملة وتاريخ مرصود تستمد قوتها من الثوابت التي ظهرت عنها من خلال مسيرتها الطويلة التي سارت فيها ، مواجهه بذلك المصاعب والأزمات والكوارث وذلك لدعم وإسناد شركات

التأمين وفي مختلف أنحاء العالم المتغير والمتطور. الحقيقة لا نستطيع أن نحدد الوقت الذي ظهرت فيه صناعة إعادة التأمين فمن المعروف أن إعادة التأمين أكثر حداثة من التأمين المباشر ذاته (**بدوى** ، ٢٠٠٩ : ١٦٢) ، بعض الباحثين يرجعون أن ممارسة هذه الأعمال كانت معاصرة لبدء جماعة اللومبارد بممارسة أعمال التأمين البحري ، ففي أواخر القرن (١٣م) وبداية القرن (١٤م) ظهرت الحاجة إلى إعادة تأمين جزء من مخاطر رحلة بحرية من (جنوا) GENE الايطالية إلى جزيرة (سلايس الأطلسية)SELUIS وعبر(قادس) الاسبانية ، وكان ذلك سنه ١٣٧٠م ، وبموجب هذا العقد أعيد تأمين نسبة كبيرة من مخاطر الرحلة بينما يتحمل المؤمن المباشر مخاطر الرحلة في بقية المسافة من البحر المتوسط ، إذ تجسد نشوء إعادة التأمين في مجال النقل البحري وتعد عقوده هي الأقدم في العالم، ولم تكن هذه الأعمال قائمة وقتئذ على أسس فنية صحيحة بل كانت اقرب ما تكون إلى الرهان والمقامرة. (Gorge ٢٠١٣:١٧٢,)

أما مفهوم إعادة التأمين ويمكن أن يقال عن أعادة التأمين بأنه (تأمين التأمين) وهذه العملية هي عبارة عن تأمين المبالغ الفائضة عن طاقة الشركة المسندة بعد طرح حد الاحتفاظ ،وتكون أما بسعر اقل من التأمين المباشر أو بسعر اقل مع منح عمولة ايجابية لشركة المسندة، وتلجا شركة التأمين (المسندة) لهذه العملية حين يفوق الخطر المتوقع إمكانيتها المالية او لرغبة الشركة المسندة بمشاركة شركات تأمين أخرى بجزء من الأخطار، مع مشاركتها في المبالغ التي تفيض عن حد طاقتها. (**الطائي والموسوي**،٢٠١١:٢٤٩)

٢-٢- تعريف إعادة التأمين

التعريف اللغوي لإعادة التأمين: إعادة، اسم، إعادة مصدر: أقامته ،إرجاعه إلى حالته الأولى،(إعادة حيازة: القانون)، إعادة ملكية إلى مالك سابق، إعادة النظر في الأمر: نظر فيه من جديد، أعاد الله الخلق: أحياهم للبعث ،أعاد إليه الثقة، وهو إرجاع الطمأنينة وإزالة الخوف.(**حسن**،٢٠١٦:١٨٤٠)

التعريف الاصطلاحي لإعادة التأمين: وردت عدة تعريفات حول إعادة التأمين، منها(وهو عقد منفصل لنقل الأخطار بين المؤمن وشركات إعادة التأمين و لا يكون المؤمن عليه الأصلي طرفًا في العقد. يحتفظ المؤمِّن بجزء من الأخطار ويقوم بتحويل المتبقي منها إلى شركات إعادة التأمين متخصصة من خلال طرق مختلفة لإعادة التأمين. وفي حالة تصفية شركة التأمين، لا يكون معيد التأمين مسؤولاً عن دفع خسائر للمؤمن عليه الأصلي ما لم يكن هناك شرط من بند العقد). (**Okotha**، ٢٠١٧:١٨)

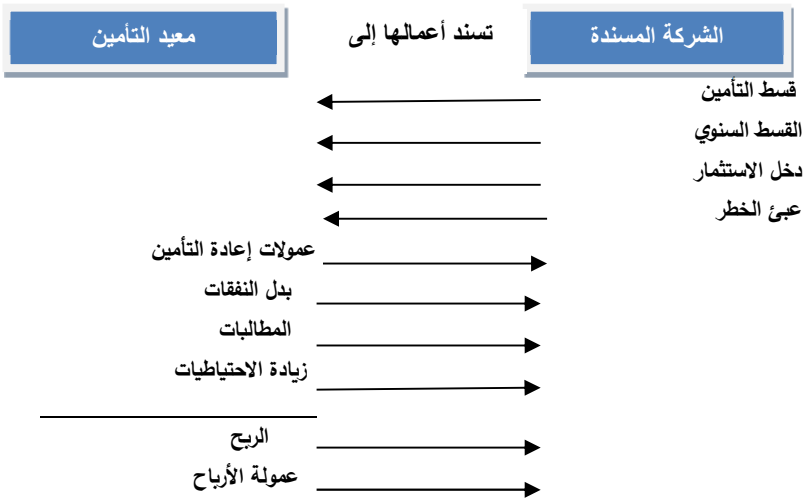

الشكل(١) يوضح مفهوم إعادة التأمين

المصدر: Wehrhahn ,Rodolfo,**Introduction reinsurance**,primer series on insurance issue2,2009,p17

٢-٣- استقلالية صناعة إعادة التأمين وأوجه التشابه والاختلاف عن التأمين

على الرغم من أن إعادة التأمين يتم اشتقاقها مباشرة من التأمين إلا انه هناك بعض الميزات الخاصة بالإضافة إلى العديد من أوجه التشابه مع التأمين وكما يلي (**Zorman**,2016: 23-24):

١) لا تعد إعادة التأمين عملاً هائلاً مثل التأمين(عقود التأمين أكثر بكثير من إعادة التأمين).

٢) أن الغرض من موضوع التأمين هو مصلحة قانونية والهدف من موضوع إعادة التأمين هو المحفظة الكاملة لشركة تأمين فردية أو حصة مناسبة في هذه المحفظة.
٣) عند إعادة التأمين لا يوجد شروط التأمين العامة أو الخاصة وقوائم أسعار متميزة هنا، وإنما هناك مبادئ للسياسة التجارية والشروط الأساسية لإبرام عقود إعادة التأمين والتي بموجبها يتم إبرام عقود إعادة التأمين المحددة.
٤) في حين أن إعادة التأمين هي استمرار لعملية تخفيف وتوازن الأخطار ، وهي ليست أعمالاً ضخمة كالتأمين ، بل تحتاج إلى مزيد من الانتشار المكاني ، وبالتالي تصبح شركة دولية نموذجية تتجاوز حدود الدولة.
٥) شركات إعادة التأمين لا تتعامل مع الأفراد ، لذا فهي غير معروفة للناس مثل التأمين.
٦) العلاقة القانونية موجودة فقط بين شركة التأمين(المسندة) ومعيد التأمين وليس بين حامل الوثيقة ومعيد التأمين.
٧) أن كل من شركتي التأمين(المسندة) ومعيد التأمين هم خبراء يعرفون جميع ظروف تقييم الخطر في حين أن حامل الوثيقة المؤمن له لا يعرف.

٢-٤- أنواع إعادة التأمين

هناك نوعان من إعادة التأمين هما إعادة التأمين الاختيارية وإعادة التأمين الإلزامية (الاتفاقية) وكل من إعادة التأمين الاختيارية والإلزامية يمكن تقسيمها إلى أعادة تأمين نسبي وإعادة تأمين لا نسبي.

تتوقف ترتيبات إعادة التأمين التي تقوم بها شركة التأمين بشكل أساسي على نوعية وحجم الأخطار التي تكتتب فيها وكذلك على حدود الاحتفاظ الملائمة للمركز المالي للشركة مع الأخذ بالاعتبار محاولة الإبقاء على مصاريفها الإدارية في أدنى مستوى ، فهي تلجأ إلى الوسيلة الأفضل والأسهل في التطبيق والأضمن في توفير الحماية التأمينية ضد الأخطار. (**الهلباوي**،٢٠٠٢:٢٦٣)، ويمكن توضيح الأنواع على النحو الآتي:-

١- إعادة التأمين الاختيارية:

وهي أقدم نوع من أنواع إعادة التأمين ، ويؤكد البعض أن إعادة التأمين الاختيارية هي في الواقع النوع الوحيد الذي يتوافق مع المبادئ الكلاسيكية لإعادة التأمين طالما يتم تحليل كل خطر من منظور فني غير عادي. وتقوم إعادة التأمين الاختيارية على أساس حرية كل من المؤمن (الشركة المسندة) ومعيد التأمين في التصرف بخصوص العمليات التأمينية. وعلى هذا الأساس فان كل خطر يراد إسناده بحسب هذه الطريقة يعامل بشكل منفرد أي أن كل عملية إسناد تكون منفردة عن الأخطار الأخرى التي ترغب الشركة المسندة إسنادها، ولكل خطر يتم إسناده هناك عقد مستقل به (**David**,2007:16).

٢- إعادة التأمين الاتفاقية:

نتيجة لزيادة الطلب على إعادة التأمين وعدم كفاية إعادة التأمين الاختيارية وتفادياً للمشاكل والعيوب التي ذكرناها بالنسبة للطريقة الاختيارية فإن شركات التأمين تلجأ إلى طريقة إعادة التأمين الاتفاقية لضمان تغطية تلقائية في حدود الأخطار والمبالغ المتفق عليها فهي تختلف عن الطريقة الاختيارية في أنها لا تنتج أثارها إلا عند إبرام عقود التأمين بين المؤمن المباشر والمؤمن لهم تدخل ضمن نطاق عقود الإعادة وعنده تنتج أثارها تلقائياً. وهذه الطريقة من إعادة التأمين تعيد الشركة المسندة بنسبة معينة من عملياتها إلى الشركة المتنازل لها (المعاد لديها التأمين) وذلك بموجب اتفاق بين الشركة المسندة والشركة المعاد لديها التأمين وتسمى شركة إعادة التأمين (**الشحادة والرفاعي**،٢٠١١:٢٧٠)، وتقسم اتفاقيات إعادة التأمين الاتفاقي من حيث طبيعة وظيفتها إلى مجموعتين رئيسيتين، وهي:

أ. اتفاقية إعادة التأمين النسبية:

حسب هذه الاتفاقية يتم اقتسام الأقساط والخطر ومبلغ التأمين بشكل نسبي بين المؤمن (الشركة المسندة) ومعيد التأمين وأهم هذه الاتفاقيات ما يلي:

- **اتفاقية المشاركة:**

"تتميز هذه الاتفاقية في اشتراك كل من المؤمن (الشركة المسندة) ومعيد التأمين في العمليات التأمينية التي ترد إلى الشركة المسندة بحيث يتولى كل من الشركة المسندة ومعيد التأمين تحمل جزء من الخطر. يتفق عليها مقدماً، ويكون لكل منهما لقاء ذلك من الأقساط ما يساوي نسبة تحمل الخطر وبنفس النسبة يتحمل كل منهما نصيبه من التعويضات بنفس النسبة" **(وحيدة،٢٠١٥:٦٠)**.

- **اتفاقية الفائض:**

وتسمى أيضاً بما جاوز الطاقة أو تجاوز حد الاحتفاظ، تمثل اتفاقية إعادة التأمين على أساس الفائض الصورة الحقيقية لإعادة التأمين وهي أكثر اتفاقيات النسبية تطوراً وأكثرها استخداماً لا يشارك معيد التأمين في تغطية جميع الأخطار كما في المشاركة ولكن يشارك فقط في الأخطار التي يزيد مبلغ تأمينها عن حد احتفاظ الشركة المسندة ويسمى احتفاظ الشركة المسندة بـ **(خط)** Line وهو دائما خط واحد فقط **(Sedlák ٢٠٠٨:١٩,)**، أما الباقي من مبلغ التأمين فيسمى بالفائض ويتم تقسيمه إلى عدة خطوط بشرط (الا يزيد قيمة الخط عن حد احتفاظ الشركة المسندة) وتوزع هذه الخطوط على معيدي التأمين الذين تشملهم الاتفاقية وذلك حسب قدرتهم الاستيعابية، وفي حال اتفاقية الفائض لم تستطع من تغطية الخطر بالكامل فالفائض المتبقي الغير مغطى يتم تغطيته عن طريق اتفاقية فائض ثاني واتفاقية فائض ثالث وهكذا. **(مقطش،٢٠٠٩: ٣)**

ب. اتفاقية إعادة التأمين اللا نسبية:

بالنسبة لهذه الاتفاقيات لا يتم تقاسم الأخطار بنسبة محددة، حيث ترتكز على مقدار الخسارة، بينما الاتفاقيات النسبية ترتكز على مبلغ التأمين أي لا تتضمن توزيع نسبي لمبالغ التأمين أو الأقساط أو التعويضات ومعيد التأمين غير معني بسعر التأمين الذي يتعامل به المؤمن (الشركة المسندة) مع المؤمن له، بمعنى لا توجد علاقة مباشرة بين قسط التأمين وسعر إعادة التأمين. **(Schyberg,2013:8)**، ومن ابرز هذه الاتفاقيات، هي:

- **اتفاقية زيادة الخسارة:**

يلتزم المعيد بموجبها بالتعويض ، فقط إذ تجاوزت الخسارة في الحادث الواحد حدا معينا فإذا كان المعيد في اتفاقيات الفائض يهتم بالأخطار ففي اتفاقية زيادة الخسارة لا يهتم إلا بالخسائر التي تتجاوز المبلغ الواجب الدفع أولاً (الأولوية) لذا تكون مسؤوليته دفع كل ما يزيد عن تلك الأولوية أو جزء منها وضمن حدود قصوى معينه، كما إن هذه الاتفاقية تتناول كل خطر على حدة.

- **اتفاقيات على أساس وقف الخسارة**

تقوم هذه الاتفاقية على أساس مجموع الخسائر السنوية لمحفظة معينة في احد فروع التأمين وبمقتضاها يدفع المعيد الخسائر بحدود معينة ينص عليها في الاتفاقية إذا زاد معدل التعويضات خلال فترة الاتفاقية وهي سنة عادة على نسبة منصوص عليها في الاتفاقية من إجمالي أقساط التأمين الصافية لنفس الفترة **(كاظم ،٢٠١٠:٣٨)**.

٢-٥- حد الاحتفاظ للشركة المسندة

هو الحد الأقصى لمسؤولية الشركة القادرة على تمويلها من مواردها الذاتية، ويعبر عنه عادة بمبلغ نقدي وهو احتفاظ الشركة الصافي من الخطر الواحد أو مجموعة من الأخطار والتي قد تنتج من حادث واحد بعد اسنادات إعادة التأمين **(عبد المهدي،٢٠١٣:١٤)**، ولهذا فأن إعادة التأمين تبدأ بعد هذا الحد .

٢-٦- تعريف الفائض المالي والعناصر المؤثرة فيه

١- تعريف الفائض المالي

يعرف الفائض في اللغة: وتعني الكثير، أي: فاض الماء يفيض فيضا، كثر حتى سال على حَفّة الوادي **(المسعودي ،٢٠١٦:٢٥)**.

أما تعريف الفائض المالي-التأميني- : وردت عدة تعريفات حول الفائض المالي التأميني(هو ما تبقى من الاشتراكات وعوائد استثمارها وعوائد عمليات إعادة التأمين، بعد دفع المطالبات وحسم المصروفات (بشكل خاص مصروفات إعادة التأمين)، وتكوين المخصصات والاحتياطات الفنية والقانونية وأية تكاليف أخرى) **(قندوز،٢٠١٧:٦٨)**.

٢- العناصر المؤثرة في الفائض المالي

يتأثر الفائض المالي بعدة عوامل سلباً أو إيجاباً يمكن إيرادها فيما يلي:

أ. حجم أقساط التأمين: التأمين يقوم على مبدأ يعرف ب(قانون الأعداد الكبيرة) ويعني ذلك أن مجموعة كبيرة من الأخطار المتشابهة سيتم تأمينها ضمن محفظة واحدة تتألف من عدد كبير و أقيام كبيرة من الأقساط المتجمعة من جمهور(المؤمن لهم) ، إن الزيادة في عدد الأقساط المكتتبة تؤثر إيجابا في الفائض المالي. والعكس صحيح، كلما كان عدد المؤمن لهم قليلا كان الفائض المالي في الغالب قليلاً.

ب. **مقدار التعويضات المدفوعة للمتضررين من حملة الوثائق:** فالفائض هو ما تبقى من الأقساط بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة، وكلما كانت التعويضات المدفوعة قليلة كان الفائض المالي كبيرا، وكلما كانت التعويضات المدفوعة كبيرة كان الفائض المالي قليلاً.

ت. **المبالغ المالية المتوافرة من الأقساط المخصصة للاستثمار:** كلما كانت هذه المبالغ كبيرة كان احتمال الربح كبيرا، ويترتب على ذلك زيادة في الفائض المالي **(ابو سرحان**،٢٠١٥:٣٣٧).

ث. إعادة التأمين: تؤثر إعادة التأمين تأثيرا كبيرا في الفائض المالي سلبا أو إيجابا، ويعتمد ذلك اعتمادا مباشرا على مدى خبرة إدارة الشركة في هذا الشأن من حيث، اختيار نوع شركة إعادة التأمين، وسعر الإعادة، وآلية اتفاقيات إعادة التأمين، فإذا أحسنت إدارة الشركة الاختيار من بين شركات إعادة التأمين العالمية، وراعت في اختيارها نسبة الإعادة وسعر الإعادة كان التأثير في الفائض المالي إيجابياً، وإلا كان التأثير سلبياً.

ج. خبرة إدارة الشركة في الاستثمارات وحسن اختيارها لتلك المشروعات: إن حسن استثمار الشركة لأموال التأمين يجعل العائد من تلك الاستثمارات مجديا، ويزداد تبعا لذلك الفائض المالي. والعكس صحيح حيث إن سوء اختيار الشركة لطرق الاستثمار يؤثر سلبا في الفائض المالي**(قندوز**،٢٠١٧: ٦٩) .

ح. خبرة ونشاط دوائر التسويق في شركات التأمين: يتأثر الفائض المالي سلبا أو إيجابا في هذا الجانب حسب نشاط دوائر التسويق في توسيع نطاق التأمين في المجتمع، ونوع الوثيقة التي يتم تسويقها أما تأثير زيادة عدد المؤمن لهم في الفائض فقد تبين في النقطة السابقة، وأما تأثير نوع الوثيقة التي يتم تسويقها، فكلما كان احتمال وقوع الخطر المؤمن منه قليلا كان تأثر الفائض إيجابيا، وكلما كان احتمال وقوع الخطر المؤمن منه كبيرا كان تأثر الفائض سلبيا **(أسامة وعماري**،٢٠١٧:٥٦٩).

خ. تكوين الاحتياطيات الفنية: يؤثر تكوين الاحتياطيات الفنية تأثيرا سلبيا في الفائض المالي في بدايات عمر الشركة خاصة في حالة ارتفاع نسبة المبالغ المحتجزة لتلك الغاية، وكلما كانت نسبة المبالغ المحتجزة لغايات تكوين الاحتياطيات قليلة كان الفائض المالي كبيرا.

د. المصاريف التي تتحملها شركة التأمين: حيث أن الفائض المالي يمثل الفرق بين الإيرادات والمصاريف في نهاية السنة المالية فإذا زادت الإيرادات عن المصاريف كان الفائض ايجابياً وإذا كان العكس كان الفائض سلبياً.

ذ. سلوك حملة الوثائق، ومدى تحملهم للمسؤولية: يتأثر الفائض المالي بذلك تأثرا إيجابا أو سلبا فإذا عمل كل فرد برقابة ذاتية تدفعه إلى المحافظة على الشيء المؤمن عليه وحسن التصرف فيه فإن ذلك يؤثر إيجاباً في الفائض المالي، حيث تقل الحوادث، ويقل تبعا لذلك حجم التعويضات والعكس صحيح، فإذا قل حس الشعور بالمسؤولية وتفشى الإهمال بالمؤمن عليه، ونتج عن ذلك زيادة الحوادث، وارتفاع حجم التعويضات، وتدني مستوى الفائض المالي(2012:227, **Sabbagh**).

٢-٧- مكونات الفائض المالي وأسبابه

١. مكونات الفائض المالي

يتكون الفائض من (صباغ،٢٠٠٩:١١):

أ. الزيادة المتبقية من أقساط التأمين المكتتبة بعد دفع التعويضات ومصاريف العمليات التأمينية وأقساط إعادة التأمين وغيرها من المصروفات المتعلقة بالعمليات التأمينية.

ب. عوائد عمليات إعادة التأمين.

ت. حصة أموال الاحتياطيات المتراكمة من الإرباح التي تحصل من استثمار الشركة لهذه الاحتياطيات.

٢. أسباب وجود الفائض المالي

يحدد (الحمصي ،٢٠٠٨ : ٣٢) أسباب وجود الفائض المالي، وهي :

أ. الزيادة الحاصلة في أقيّام موجودات الشركة.

ب. الأرباح الناتجة عن إلغاء أو استرداد الوثائق.

ت. المتبقي من المصروفات الإدارية ونصيب الشركة من المطالبات وأقساط إعادة التأمين والاحتياطيات الفنية المخصومة من إجمالي الدخل.

ث. الربح الناتج من الاستثمار.

ويعزى وجود الفائض إلى أسباب أخرى وهي (**سفيان**،٢٠١٥: ١٦):

- مهارة عمل خبراء التأمين وقدرتهم على قياس المخاطر بشكل دقيق.
- نجاح المدير في ضغط المصروفات مما يؤدي إلى تحقيق الفائض المالي.

٢-٨- عملية استثمار الفوائض المالية

الاستثمار هو توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد ويتطلب النمو المتواصل والقوي معدلات مرتفعة من الاستثمار. (2010:34, **Ahrmcenter**)

تعد وظيفة الاستثمار جوهر النشاط لشركات التأمين وذلك لما تمثله من خط الدفاع الرئيسي في مواجهة خسائر متطلبات التأمين التجاري، كما وأنها الضمان الحقيقي لحملة الوثائق لحصولهم على مستحقاتهم، أن عوائد الاستثمارات والأقساط المحصلة توفر الأموال الضرورية واللازمة لسداد التعويضات، فضلاً عن تغطية المصروفات الإدارية وتحقيق فائض(الربح) ،وتؤدي هذه العوائد بشكل مباشر إلى تخفيض من قيمة اقسط التأمين التي ترتفع في حالة عدم استثمار الأموال المملوكة لشركة التأمين،وتتنوع استثمارات شركات التأمين حسب تنوع أخطار التامين التي تتناسب مع طبيعة الوثائق(عبد الفتاح،٢٠١٤:١٦). بوجود الاستثمار ممكن أن تضمن شركة التأمين الوفاء بمختلف التزاماتها لحملة الوثائق، إذ تعمل شركة التأمين على استثمار الأموال بمعدلات معينة وذلك لتحقيق عائد سنوي لا يقل عن العائد السنوي السائد في السوق للمساهمين. على أن تكفي هذه العوائد والإيرادات من تغطية التزاماتها من (أجور ومكافآت وعمولات ومختلف المصاريف الإدارية والعمومية)، كذلك إلى توفير احتياطيات مناسبة تساعد على مواجهة أي تقلبات عكسية غير متوقعه، وتدعيم المركز المالي ويسمى مواجهة التزامات الشركة نحو نفسها، تتمثل طبيعة الاستثمار في شركات التأمين بامتلاك (سندات،أسهم، أصول ملموسة). وقد تتنوع الاصول أو الموجودات إلى عقارية وأوراق مالية وقروض برهن. يتم عملية الاستثمار بهذه الاصول لكي يضمن تحقق عائد مرتفع على رأس المال المستثمر من ناحية ،وانخفاض أسعار التامين من ناحيةً أخرى(**حنفي، وقرياقص**،٢٠٠٣:١٢١) .

٢-٩- تأثير برامج إعادة التأمين في الفائض المالي

تبرع شركات إعادة التأمين(معيد التأمين)ذات السمعة المرموقة والمشهورة على الساحة العالمية بأنها تتعامل عادة مع الأخطار الكبيرة (كالطيران وتأمين الشحن البحري والسفن) وجميع أصناف ومنتجات التأمين. تستأثر شركات التأمين العالمية الكبرى وإعادة التأمين المشهورة بالحصص الكبرى من عمليات إعادة التأمين في السوق المحلي، وذلك في ظل غياب أو ضعف قدرات شركات التأمين المحلية في تغطيتها لعمليات إعادة التأمين (**فياض**،٢٠١٨:١)، يتوقف اثر عمليات إعادة التأمين إلى حد كبير على شكل وتكوين سوق التأمين المحلية ويتوقف بصفة أساسية على مدى ما قد وصلت اليه هذه الأسواق من مراحل ، أن أسواق البلدان النامية في الغالب تكون صغيرة ومحدودة واقتصادها غير متنوع تعوزه الكثير من الخبرة المالية وكذلك الخبرة الفنية، وفي أسواق لا تتوفر فيها الأعداد الكافية من الأخطار التي يؤمن عليها وهي وان كانت قليلة العدد فأنها قد تكون كبيرة وضخمة في الحجم وهي بذلك لا تحقق إي موازنة في الأخطار وتبدو نظرية الأعداد الكبيرة ابعد ما تكون عن مجال التطبيق، إذ لا تكون هناك إي وسيلة على توزيع الأخطار إلى إي مدى ولو كان محدوداً ، ولذا ومن اجل تحقيق الأمان للأسواق المحلية فان الأمر يتطلب إعادة تامين نسبة كبيرة من كل تغطية وأحياناً تكون هذه النسبة تشمل قيمة التغطية بالكامل حيث لا تحتفظ الشركة المسندة لنفسها إلا بنسبة ضئيلة جدا،

وفي بعض الأحيان تكون حصة اسمية دون فاعلية. وبالنتيجة فان أموال التأمين التي تتجمع محلياً ولأسباب طبيعية ومنطقية تتعرض للتحويل أول بأول إلى الخارج في على شكل عملات أجنبية سدادا لأقساط إعادة التأمين في البلدان المتقدمة(**هيئة السوق المالية السعودية**،٢:٢٠١١). ومن ناحية أخرى أن الاعتماد وبشكل كامل على أسواق إعادة التأمين يعرض الأسواق المحلية لحالة من الضغط المعنوي وذلك من اجل قبول شروط وأسعار تفرض عليها وتكون في كثير من الأحيان غير مناسبة وهذه الحالة بدورها سوف تزيد من إجمالي النقد الأجنبي الذي تستلزم عمليات إعادة التأمين تحويله إلى الخارج ، أن تحسين نسبة الاحتفاظ بالأقساط التأمينية المكتتبة يتطلب العديد من الخطوات المسبقة الهامة كرفع رؤوس أموال الشركات الوطنية ودفع الشركات الصغيرة إلى الاندماج وخلق كيانات تأمينية كبرى. (**العربي**،١:٢٠١٥)

ينبغي على السوق المحلية للتامين إن تستوعب بادئ الأمر كل طاقتها في نطاق ما تتطلبه الأسس الفنية لتحديد حدود الاحتفاظ، بعد ذلك تبدءا بالاتجاه إلى الخارج لإعادة تامين الفائض عن احتفاظها فإذا لم تراعي الالتزام بهذا المبدأ فانه يترتب على ذلك تسرب الأموال بالعملات الصعبة في شكل مدفوعات إعادة التأمين حيث كلما زاد حجم الأقساط الصادرة إلى الخارج كلما أدى ذلك إلى التأثير السلبي على فائض شركات التأمين. (**المنصور**،٢٠١٥:٥٠)

٣- الجانب التطبيقي

٣-١- الطرق المتبعة لإعادة التأمين البحري /بضائع لدى شركة التأمين الوطنية

تتوقف ترتيبات الإعادة التي تقوم بها شركة التأمين الوطنية على نوعية وحجم الأخطار التي تكتتب فيها والتي تكون محفظة عملياتها وكذلك حدود الاحتفاظ الملائمة لمركز الشركة المالي آخذاً في الاعتبار محاولة الإبقاء على مصاريفها الادارية في ادني مستوى ولهذا تلجأ إلى الوسيلة الأسهل في التطبيق والأضمن في توفير تغطيات تأمينية أكيدة ضد الأخطار وفي ضوء ما سبق يحاول الباحث عرض الطرق المتبعة في إعادة التأمين لفرع التأمين البحري وفق شيوعها في شركة التأمين الوطنية:

تغطية تأمين البضائع

لتغطية هذه المحفظة التأمينية في فرع التأمين البحري يقوم المؤمن المباشر باختيار احدي الطريقتين في اتفاقيات إعادة التأمين أما الاتفاقية النسبية (المشاركة) أو اتفاقية (الفائض) أو كليهما.

والطريقة المتبعة لدى الشركة هي التغطية باتفاقية المشاركة ، إذ يقصد باتفاقية الحصص النسبية أن يتعهد المؤمن الأصلي(الشركة المسندة) أن يتنازل إلى معيد التأمين عن نسبة محددة في التعاقد من كل خطر يكتتب فيه المؤمن، ويصير هذا التنازل على أساس سعر التأمين نفسه والشروط، والاتفاقيات التى تم على أساسها التعاقد الأصلى بين المؤمن والمؤمن له. وغالباً ما تلجأ شركات التأمين لاتفاقية الحصص النسبية في إعادة التأمين البحري، وفي التأمين البحري، يقتصر استخدام هذه الاتفاقية على إعادة تأمين البضائع.

٣-٢- تحليل مؤشرات إعادة التأمين لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية

تهدف هذه الفقرة إلى تحليل مجموعة من المؤشرات المتعلقة بإعادة التأمين التي تم اعتمادها في البحث والتي يتم من خلالها تحديد مخاطر إعادة التأمين لفرع التأمين البحري في شركة التأمين الوطنية عينة البحث والتي لها اثر على الفائض المالي للشركة بسبب ارتفاع نسب أقساط الإعادة الصادرة بخصوص محفظة تأمين البضائع، وقد تم الاعتماد على بعض من المؤشرات التي تستخدم لتحديد وقياس اثر إعادة التأمين في شركة التأمين الوطنية ولفرع التأمين البحري، وفيما يأتي مؤشرات إعادة التأمين لفرع التأمين البحري/بضائع للمدة من ٢٠١٠ – ٢٠١٧ والتي تمثل الحدود الزمنية للبحث وكالاتي:

١- نسبة إعادة التأمين

وتحسب نسبة إعادة التأمين على وفق الاتي :

نسبة إعادة التأمين = أقساط إعادة التأمين / أجمالي أقساط التأمين المكتتبة = %

الجدول(١)مؤشر قياس إجمالي أقساط إعادة التأمين إلى إجمالي أقساط التأمين البحري لمحفظة البضائع(المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	إجمالي أقساط التأمين البحري (١)	إجمالي أقساط إعادة التأمين البحري (٢)	نسبة الإعادة % ١/٢
٢٠١٠	٩٦٤٦٣٩	٥٤٢٦٦١	٥٦
٢٠١١	٣٩٩٥٤١٩	٢٣٥٠٨٨٦	٥٩
٢٠١٢	٣٨٣٦٩٤١	٦٤٨٣٠٨	١٧
٢٠١٣	٤٢١٤٤٣١	٥٧٣٣٢٤	١٤
٢٠١٤	١٦٣٧٧٨٧	٨٩١٩٨٦	٥٤
٢٠١٥	١٥٦٢٦٦	٢٤٨٠٠٠	١٥٩
٢٠١٦	٢٩٠٥٢٩	١٢٠٤٩٨	٤١
٢٠١٧	٦٣٥٣٩٢	٣٠٣٤١٥	٤٨
الإجمالي	١٥٧٣١٤٠٤	٥٦٧٩٠٧٨	٣٦

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمحفظة تأمين البضائع

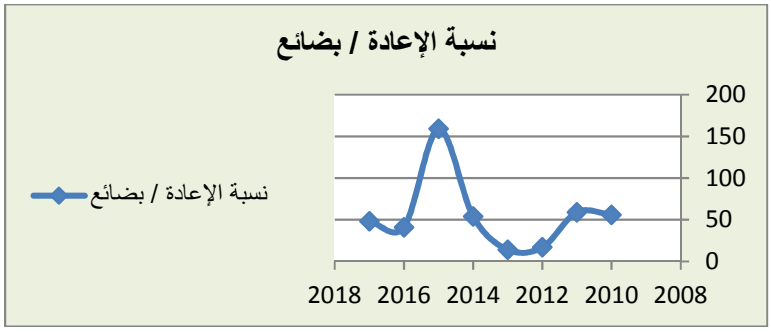

الشكل (٢) نسبة إعادة التأمين لفرع التأمين البحري لمحفظة البضائع

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (١)

من الجدول (١)، والرسم البياني أعلاه (٢)، نجد النسبة سنة ٢٠١٠ بلغت ٥٦% لكون إجمالي أقساط الإعادة (٥٤٢٦٦١) ألف دينار إلى إجمالي إقساط التأمين البحري (٩٦٤٦٣٩) ألف دينار، وفي سنة ٢٠١١بلغت النسبة ٥٩% لكون إجمالي أقساط الإعادة (٢٣٥٠٨٨٦) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٣٩٩٥٤١٩) ألف دينار وفي سنة٢٠١٢ انخفضت النسبة إذ بلغت١٧% لكون إجمالي أقساط الإعادة (٦٤٨٣٠٨) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٣٨٣٦٩٤١) ألف دينار ثم استمرت وبنسق ثابت، إذ بلغت النسبة في سنة ٢٠١٣ مقدار ١٤% لكون أجمالي أقساط الإعادة (٥٧٣٣٢٤) ألف دينار إلى أجمالي أقساط التأمين البحري (٤٢١٤٤٣١) ألف دينار بعدها آخذت بالارتفاع في سنة ٢٠١٤ لتصل ٥٤% لكون أجمالي أقساط الإعادة (٨٩١٩٨٦) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٦٣٧٧٨٧) ألف دينار واستمرت بالارتفاع إذ بلغت سنة ٢٠١٥ أعلى نسبة ١٥٩% لكون إجمالي أقساط الإعادة (٢٤٨٠٠٠) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٥٦٢٦٦) ألف دينار بعدها اخذت بالانخفاض في سنة ٢٠١٦ بلغت٤١% لكون إجمالي أقساط الإعادة (١٢٠٤٩٨)ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٢٩٠٥٢٩) ألف دينار كما، وبلغت سنة ٢٠١٧ نسبة ٤٨%، لكون إجمالي أقساط الإعادة(٣٠٣٤١٥) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٦٣٥٣٩٢) ألف دينار. ومن خلال ملاحظة النسب الواردة أعلاه أن نسبة إعادة التأمين لمحفظة تأمين البضائع كانت متأرجحة في مدة البحث زيادة ونقصان إذ بلغت أعلى نسبة في سنة ٢٠١٥، أما متوسط نسبة الإعادة لسنوات البحث فهو٣٦% وهذا يشير إلى انخفاض نسبة أقساط إعادة التأمين إلى إجمالي أقساط التأمين ومن ثمَّ اقل عرضة إلى مخاطر إعادة التأمين، وقدرة الشركة على الاحتفاظ بالأخطار، إذ كلما انخفضت نسبة الإعادة انعكس ذلك بشكل ايجابي في الفائض المالي.

٢- معدل الاحتفاظ

كلما كانت نسبة الاحتفاظ منخفضة دل ذلك على أن شركة التأمين مجرد وسيط بين المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين، وتعكس هذه النسبة حجم أعمال وقوة شركة التأمين، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن ٥٠%، وعدم تحقيق هذه النسبة يوجب أعادة النظر في حجم عمليات إعادة التأمين الصادرة ويحسب معدل الاحتفاظ على وفق الآتي:

معدل الاحتفاظ = صافي أقساط التأمين / إجمالي أقساط التأمين = %

صافي الأقساط هي إجمالي الأقساط مطروحًا منها أقساط إعادة التأمين

الجدول (٢) مؤشر قياس صافي أقساط التأمين إلى إجمالي أقساط التأمين البحري لمحفظة البضائع(بالآلاف الدنانير)

السنة	إجمالي أقساط التأمين البحري(١)	إجمالي أقساط إعادة التأمين البحري(٢)	صافي أقساط التأمين البحري(٣)	معدل الاحتفاظ% ١/٣
٢٠١٠	٩٦٤٦٣٩	٥٤٢٦٦١	٤٢١٩٧٨	٤٤
٢٠١١	٣٩٩٥٤١٩	٢٣٥٠٨٨٦	١٦٤٤٥٣٣	٤١
٢٠١٢	٣٨٣٦٩٤١	٦٤٨٣٠٨	٣١٨٨٦٣٣	٨٣
٢٠١٣	٤٢١٤٤٣١	٥٧٣٣٢٤	٣٦٤١١٠٦	٨٦
٢٠١٤	١٦٣٧٧٨٧	٨٩١٩٨٦	٧٤٥٨٠١	٤٦
٢٠١٥	١٥٦٢٦٦	٢٤٨٠٠٠	٩١٧٣٣-	٥٩-
٢٠١٦	٢٩٠٥٢٩	١٢٠٤٩٨	١٧٠٠٣١	٥٩
٢٠١٧	٦٣٥٣٩٢	٣٠٣٤١٥	٣٣١٩٧٧	٥٢
الإجمالي	١٥٧٣١٤٠٤	٥٦٧٩٠٧٨	١٠٠٥٢٣٢٦	٦٤

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بشركة التأمين الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٧

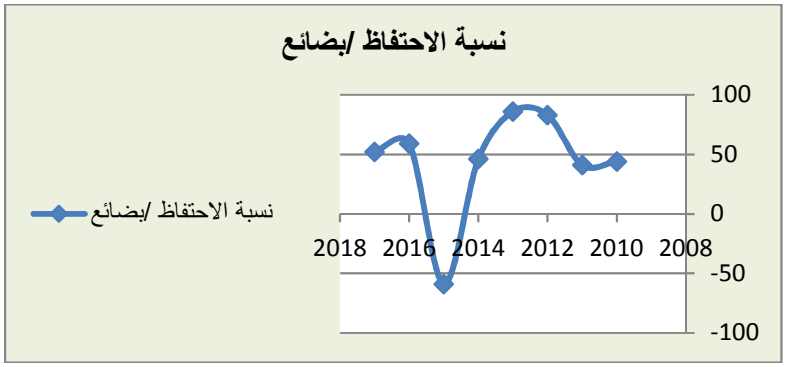

الشكل (٣) نسبة الاحتفاظ لفرع التأمين البحري لمحفظة البضائع

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (٢)

من الجدول (٢)، والرسم البياني أعلاه (٣)، نجد النسبة سنة ٢٠١٠ بلغت ٤٤%، لكون صافي أقساط التأمين (٤٢١٩٧٨) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٩٦٤٦٣٩) ألف دينار، وفي سنة ٢٠١١ بلغت النسبة ٤١%، لكون صافي أقساط التأمين (١٦٤٤٥٣٣) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٣٩٩٥٤١٩) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٢ ارتفعت النسبة إذ بلغت ٨٣%، لكون صافي أقساط التأمين (٣١٨٨٦٣٣) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٣٨٣٦٩٤١) ألف دينار ثم استمرت وبنسق ثابت، إذ بلغت النسبة في سنة ٢٠١٣ مقدار ٨٦% لكون صافي أقساط التأمين(٣٦٤١١٠٦) ألف دينار إلى أجمالي أقساط التأمين البحري (٤٢١٤٤٣١) ألف دينار في سنة ٢٠١٤ بلغت النسبة ٤٦% لكون صافي أقساط التأمين (٧٤٥٨٠١) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٦٣٧٧٨٧) ألف دينار ثم انخفضت وبشكل كبير إذ بلغت سنة ٢٠١٥ نسبة -٥٩% لكون صافي أقساط التأمين (-٩١٧٣٣) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (١٥٦٢٦٦) ألف دينار بعدها أخذت بالارتفاع وبنسق ثابت إذ بلغت ٥٩% في سنة ٢٠١٦ لكون صافي أقساط التأمين(١٧٠٠٣١) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٢٩٠٥٢٩) ألف دينار وبلغت سنة ٢٠١٧ نسبة ٥٢% لكون صافي أقساط التأمين (٣٣١٩٧٧) ألف دينار إلى إجمالي أقساط التأمين البحري (٦٣٥٣٩٢) ألف دينار. ومن خلال ملاحظة النسب الواردة أعلاه أن معدل الاحتفاظ لمحفظة تأمين البضائع كانت متأرجحة، في مدة البحث زيادة ونقصان إذ بلغت أعلى نسبة في سنة ٢٠١٣، أما متوسط معدل الاحتفاظ لسنوات البحث فهو ٦٤%، وهذا يشير إلى أن الشركة تسند نسبة ٣٦% من إجمالي أقساط التأمين لمحفظة تأمين البضائع وهي نسبة جيدة إذ كلما زادت نسبة الاحتفاظ دلت على زيادة الخبرة الفنية للشركة وقدرتها على إدارة الأخطار بشكل صحيح وانعكاس ذلك بشكل ايجابي على الفائض المالي.

٣- نسبة العمولة المكتسبة

العمولة المكتسبة تشمل:

١) **عمولة إعادة التأمين:** وهو المبلغ الذي يمنحه معيد التأمين إلى الشركة المسندة وهو عبارة عن نسبة مئوية معينة من الأقساط المستحقة إلى معيد التأمين تمثل مصاريف الإنتاج التي تتكبده الشركة المسندة .

٢) **عمولة الأرباح:** نسبة معينة من الأرباح المتحققة لمعيد التأمين يدفعها الأخير إلى الشركة المسندة لتشجيعها على الحفاظ على جودة الأعمال ولتكون حافزا لدفعها إلى حسن انتقائها للأخطار.

وتحسب نسبة العمولة المكتسبة النسبة بين العمولة المكتسبة وصافي أقساط التأمين المكتتبة على وفق الآتي:

نسبة العمولة المكتسبة = العمولة المكتسبة / صافي الأقساط المكتتبة = %

الجدول (٣) مؤشر قياس العمولة المكتسبة إلى صافي أقساط التأمين لمحفظة البضائع(المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	صافي أقساط التأمين البحري(١)	العمولة المكتسبة من المعيد(٢)	نسبة العمولة المكتسبة % ١/٢
٢٠١٠	٤٢١٩٧٨	١٠٤٢٥٥	٢٥
٢٠١١	١٦٤٤٥٣٣	٣٤٢٧٣١	٢١
٢٠١٢	٣١٨٨٦٣٣	٢٠٠٢٤٤	٦
٢٠١٣	٣٦٤١١٠٦	٢٤٢٢٢٩	٧
٢٠١٤	٧٤٥٨٠١	٤٣٧٧١٨	٥٩
٢٠١٥	٩١٧٣٣-	٤٤٣٤٢٩	٤٨٣-
٢٠١٦	١٧٠٠٣١	٩٨٧١٩	٥٨
٢٠١٧	٣٣١٩٧٧	٥٠٣٢٠	١٥
الإجمالي	١٠٠٥٢٣٢٦	١٩١٩٦٤٥	١٩

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمحفظة تأمين البضائع في شركة التأمين الوطنية

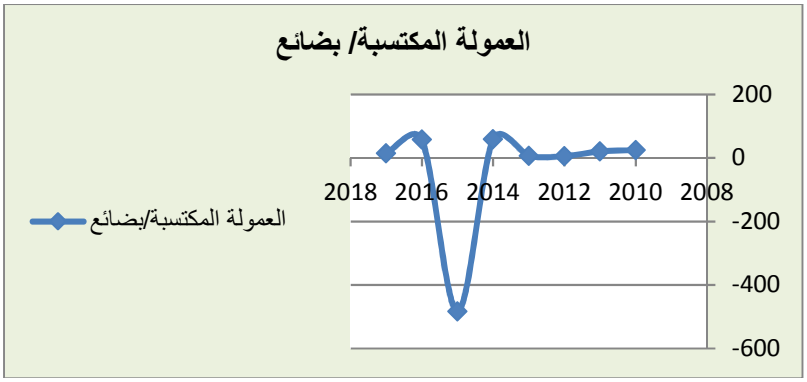

الشكل (٤) نسبة العمولة المكتسبة من المعيد لفرع التأمين البحري لمحفظة البضائع

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (٣)

من الجدول (٣)، والرسم البياني أعلاه (٤)، نجد النسبة في السنوات الأولى للبحث كانت في نسق ثابت إذ بلغت ٢٥% سنة ٢٠١٠ لكون إجمالي العمولات المكتسبة (١٠٤٢٥٥) ألف دينار إلى صافي الأقساط المكتتبة (٤٢١٩٧٨) ألف دينار، وفي سنة ٢٠١١ بلغت النسبة ٢١%، لكون إجمالي العمولات المكتسبة (٣٤٢٧٣١) ألف دينار إلى صافي الأقساط المكتتبة (١٦٤٤٥٣٣) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٢ بلغت ٦%، لكون إجمالي العمولات المكتسبة (٢٠٠٢٤٤) ألف دينار إلى صافي الأقساط المكتتبة (٣١٨٨٦٣٣) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٣ بلغت ٧%، لكون إجمالي العمولات المكتسبة (٢٤٢٢٢٩) ألف دينار إلى صافي الأقساط المكتتبة (٣٦٤١١٠٦) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٤ بلغت النسبة ٥٩% لكون إجمالي العمولات المكتسبة (٤٣٧٧١٨) ألف دينار إلى صافي الأقساط المكتتبة (٧٤٥٨٠١) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٥ انخفضت النسبة إذ بلغت النسبة –٤٨٣% لكون إجمالي العمولات المكتسبة (٤٤٣٤٢٩) ألف دينار إلى صافي الأقساط المكتتبة (–٩١٧٣٣) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٦ بلغت النسبة ٥٨% لكون إجمالي العمولات المكتسبة (٩٨٧١٩) ألف دينار إلى صافي الأقساط المكتتبة (١٧٠٠٣١) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٧ بلغت النسبة ١٥% لكون إجمالي العمولات المكتسبة (٥٠٣٢٠) ألف دينار إلى صافي الأقساط المكتتبة (٣٣١٩٧٧) ألف دينار. ومن خلال ملاحظة النسب الواردة أعلاه أن نسبة العمولة المكتسبة لمحفظة تأمين البضائع كانت بنسق ثابت في السنوات الأولى للبحث ولغاية سنة ٢٠١٤ إذ بلغت أعلى نسبة في سنة ٢٠١٤، وأدنى نسبة سنة ٢٠١٥ أما متوسط نسبة العمولة المكتسبة لسنوات البحث فهو ١٩% وهي نسبة ضئيلة ،وهذا يشير إلى قلة مساهمة العمولات المكتسبة في وارد عملية إعادة التأمين، إذ كلما ارتفعت النسبة كان تأثيرها ايجابياً طردياً في الفائض المالي.

٣-٣- تحليل معدل الفائض المالي لفرع التأمين البحري/ بضائع في شركة التأمين الوطنية

تم الاعتماد على هذا المؤشر لتحديد وقياس مدى تأثر الفائض المالي بعمليات إعادة التأمين في شركة التأمين الوطنية ولفرع التأمين البحري /بضائع للمدة من ٢٠١٠ – ٢٠١٧

❖ **(فائض النشاط التأميني/المالي):** أن القدرة الاكتتابية الاستيعابية لشركة التأمين تبدأ بتحديد القدرة المالية للشركة على الاكتتاب فإذا كان لدى شركة التأمين مستوى غير كاف من الأرباح أو الفائض سيصبح احتياطي التعويضات أيضا غير كاف، وربما يعوق ذلك قدرة الشركة على قبول أخطار جديدة فكلما زادت نسبة الفائض دل ذلك على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها على وفق تواريخ استحقاقهم ، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن ١٥٠% ، ونقصانها يدل على عدم مقدرة شركة التأمين تغطية الأموال المعرضة للأخطار، **وتحسب هذه النسبة كما يأتي :**

معدل فائض نشاط التأمين المالي= فائض نشاط التأمين/ صافي الأقساط المكتتبة %

الجدول(٤)مؤشر قياس إجمالي الفائض المالي التأميني إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة لفرع التأمين البحري /البضائع (المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	صافي الأقساط المكتتبة (١)	فائض النشاط التأميني /المالي (٢)	معدل فائض النشاط التأميني% ١/٢
٢٠١٠	٤٢١٩٧٨	١٢٤٩٠٨	٣٠
٢٠١١	١٦٤٤٥٣٣	٣٣٠٣١١	٢٠
٢٠١٢	٣١٨٨٦٣٣	٨٤٥٥٢١	٢٧
٢٠١٣	٣٦٤١١٠٦	٦٩١٤١٥	١٩
٢٠١٤	٧٤٥٨٠١	٦٦٧٨٣٤	٩٠
٢٠١٥	٩١٧٣٣-	١٣٦٦٩٤٣	١٤٩٠-
٢٠١٦	١٧٠٠٣١	٤٣٧٣١٨	٢٥٧
٢٠١٧	٣٣١٩٧٧	٢٠٤٧٢١	٦٢
الإجمالي	١٠٠٥٢٣٢٦	٤٦٦٨٩٧١	٤٦

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمحفظة تأمين البضائع في شركة التأمين الوطنية

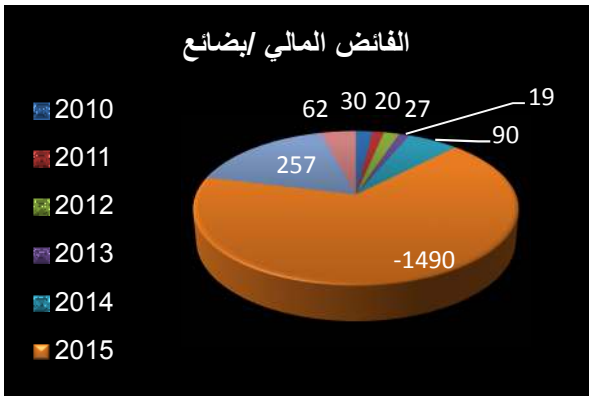

الشكل (٥) معدل الفائض المالي لفرع التأمين البحري لمحفظة البضائع

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (٤)

من الجدول (٤)، والرسم البياني أعلاه (٥)، نجد النسبة سنة ٢٠١٠ بلغت ٣٠%، لكون فائض النشاط (١٢٤٩٠٨) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين (٤٢١٩٧٨) ألف دينار، وفي سنة ٢٠١١بلغت النسبة ٢٠% لكون فائض النشاط التأميني (٣٣٠٣١١) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (١٦٤٤٥٣٣) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٢ بلغت ٢٧% لكون فائض النشاط التأميني (٨٤٥٥٢١) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (٣١٨٨٦٣٣) ألف دينار ثم استمرت وبنسق ثابت حيث بلغت النسبة في سنة ٢٠١٣ مقدار ١٩%، لكون فائض النشاط التأميني (٦٩١٤١٥) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (٣٦٤١١٠٦) ألف دينار، بعدها أخذت بالارتفاع في سنة ٢٠١٤ لتصل ٩٠% لكون فائض النشاط التأميني (٦٦٧٨٣٤) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (٧٤٥٨٠١) ألف دينار بعدها انخفضت بشكل كبير إذ بلغت سنة ٢٠١٥ أعلى نسبة –١٤٩٠% لكون فائض النشاط التأميني (١٣٦٦٩٤٣) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (–٩١٧٣٣) ألف دينار بعدها أخذت بالارتفاع في سنة ٢٠١٦ بلغت ٢٥٧% لكون فائض النشاط التأميني (٤٣٧٣١٨) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين البحري (١٧٠٠٣١) ألف دينار كما وبلغت سنة ٢٠١٧ نسبة ٦٢% لكون فائض النشاط التأميني (٢٠٤٧٢١) ألف دينار إلى صافي أقساط التأمين

البحري (٣٣١٩٧٧)ألف دينار. ومن خلال ملاحظة النسب الواردة أعلاه أن نسبة فائض النشاط لمحفظة تأمين البضائع كانت متأرجحة في مدة البحث زيادة ونقصان إذ بلغت أعلى نسبة في سنة ٢٠١٦. في حين كان متوسط النسبة ٤٦%، وهي نسبة ضئيلة، ومن ثمَّ عدم مقدرة الشركة على تغطية الأموال المعرضة للأخطار.

٣-٤- اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث

تسعى هذه الفقرة إلى اختبار فرضيات البحث المتعلقة بقياس تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط وقد تم معالجة بيانات هذا البحث باستخدام البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(Statistical Package For Social Sciences)((SPSS.V20 ولأجل اختبار الفرضيات الآتية :

١- اختبار فرضية البحث الأولى

تشير الفرضية الأولى للبحث إلى:-

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبه الإعادة في إعادة التأمين ومؤشر (معدل فائض النشاط التأميني) ضمن كشف فرع تأمين بحري/ بضائع عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول (٥) يوضح علاقة الأثر بين مؤشر نسبة الإعادة والفائض المالي لمحفظة البضائع

البضائع	القيمة الاحتمالية	مربع معامل التحديد	القيمة الاحتمالية	المعنوية
متغير معدل الفائض و متغير نسبه الإعادة	0.001	0.825	0.002	معنوي

البضائع	المعالم للنموذج	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية	المعنوية
متغير معدل الفائض و متغير نسبه الإعادة	5.072	1.481	0.014	معنوي
	-11.256	2.114	0.002	معنوي

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من الجدول(٥) لاختبار الفرضية الأولى للبحث

أ. أن قيمه مربع معامل التحديد بلغت (٠,٨٢٥) أي أن المتغير المستقل نسبة الإعادة يفسر ما نسبته ٨٢% من بيانات المتغير المعتمد معدل الفائض النشاط التأميني.

ب. أن قيمهF الحسابية كانت (٢٨,٣٥٧) والقيمة الاحتمالية للاختبار هي (٠,٠٠٢) أي أن نتيجة الاختبار معنوية أي أن أنموذج الانحدار معنوي، ودال إحصائيا.

ت. بلغت درجه التأثير للحد الثابت (٥,٠٧٢)، وللمتغير نسبة الإعادة (-١١,٢٥٦) والقيم الاحتمالية لاختبار T كانت على التوالي (٠,٠١٤و٠,٠٠٢)، وهي اصغر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) لذلك تعد المعالم للأنموذج معنوية وداله إحصائيا.

ث. مما سبق تبين قبول الفرضية أي توجد علاقة تأثير لمتغير نسبة الإعادة في متغير معدل فائض النشاط التأميني/المالي، وهذا يشير إلى انه كلما انخفضت نسبة إعادة التأمين انعكس ذلك بشكل ايجابي عكسي في الفائض المالي.

وإن معادلة الانحدار تكون كالآتي :

$Y= \alpha + \beta x$

الفائض المالي = ٥,٠٧٢ - ١١,٢٥٦(نسبة الإعادة)

٢- اختبار فرضية البحث الثانية

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبه الاحتفاظ في إعادة التأمين ومؤشر (معدل فائض النشاط التأميني/المالي) ضمن كشف فرع تأمين بحري/ بضائع عند مستوى معنوية0.05 .

الجدول (٦) يوضح علاقة الأثر بين مؤشر نسبة الاحتفاظ والفائض المالي لمحفظة البضائع

البضائع	القيمة ألاحتماليه	مربع معامل التحديد	القيمة الاحتمالية	المعنوية

متغير معدل الفائض و متغير نسبه الاحتفاظ	0.001	0.796	0.001	معنوي

البضائع	المعالم للنموذج	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية	المعنوية
متغير معدل الفائض و متغير نسبه الاحتفاظ	-6.184	1.288	0.003	معنوي
	11.256	2.114	0.002	معنوي

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من الجدول (٦) لاختبار الفرضية الثانية للبحث

أ. أن قيمه مربع معامل التحديد بلغت (٠,٧٩٦) أي أن المتغير المستقل نسبة الاحتفاظ يفسر ما نسبته ٨٠% من بيانات المتغير المعتمد معدل الفائض النشاط التأميني.

ب. أن قيمه F الحسابية كانت (٢٨,٣٥٢) والقيمة الاحتمالية للاختبار هي (٠,٠٠١) أي أن نتيجة الاختبار معنوية أي أن أنموذج الانحدار معنوي ودال إحصائيا.

ت. بلغت درجه التأثير للحد الثابت (-٦,١٨٤) وللمتغير نسبة الاحتفاظ (١١,٢٥٦) والقيم الاحتمالية لاختبار T كانت على التوالي (٠,٠٠٣و٠,٠٠٢) وهي اصغر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) لذلك تعد المعالم للأنموذج معنوية وداله إحصائيا.

ث. مما سبق تبين قبول الفرضية أي توجد علاقة تأثير لمتغير نسبة الاحتفاظ في متغير معدل الفائض النشاط التأميني/المالي، وهذا يشير كلما زادت نسبة الاحتفاظ دلت على زيادة قدرة الشركة إدارة الأخطار بشكل صحيح وانعكاس ذلك بشكل ايجابي طردي في الفائض المالي

وإن معادلة الانحدار تكون كالاتي :

$Y= \alpha + \beta x$

(الفائض المالي = -٦,١٨٤+ ١١,٢٥٦(نسبة الاحتفاظ

٣- اختبار فرضية البحث الثالثة

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبه العمولة المكتسبة في إعادة التأمين ومؤشر (معدل فائض النشاط التأميني/المالي) ضمن كشف فرع تأمين بحري/ بضائع عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

الجدول (٧) يوضح علاقة الأثر بين مؤشر العمولة المكتسبة والفائض المالي لمحفظة البضائع

البضائع	القيمة الاحتمالية	مربع معامل التحديد	القيمة الاحتمالية	المعنوية
متغير معدل الفائض و متغير نسبه العمولة المكتسبة	0.00	0.992	0.00	معنوي

البضائع	المعالم للنموذج	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية	المعنوية
متغير معدل الفائض و متغير نسبه العمولة المكتسبة	-0.114	0.199	0.59	غير معنوي
	3.06	0.114	0.00	معنوي

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من الجدول (٧) لاختبار الفرضية الثالثة للبحث

أ. أن قيمه مربع معامل التحديد بلغت (٠,٩٩٢) أي أن المتغير المستقل نسبه العمولة المكتسبة يفسر ما نسبته ٩٩% من بيانات المتغير المعتمد معدل الفائض النشاط التأميني.

ب. أن قيمه F الحسابية كانت (٧١,١٧٩) و القيمة الاحتمالية للاختبار هي (٠,٠٠) أي أن نتيجة الاختبار معنوية أي أن أنموذج الانحدار معنوي و دال إحصائيا.

ت. بلغت درجه التأثير للحد الثابت (-٠,١١٤) وللمتغير نسبه العمولة المكتسبة (٣,٠٦) والقيم الاحتمالية لاختبار T كانت على التوالي (٠,٥٩و٠,٠٠) الحد الثابت وهو اكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) ومعلمة متغير نسبه العمولة المكتسبة اصغر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) لذلك تعد معلمة المتغير للأنموذج معنوية وداله إحصائيا.

ث. مما سبق تبين قبول الفرضية أي توجد علاقة تأثير لمتغير نسبه العمولة المكتسبة في متغير معدل الفائض النشاط التأميني/المالي، وهذا يدل على مساهمة العمولات المكتسبة بشكل جيد في وارد عملية إعادة التأمين، وان تأثيرها ايجابي طردي في الفائض المالي، إذ كلما زادت نسبة العمولات المكتسبة كان لها تأثير ايجابي طردي في الفائض المالي.

وإن معادلة الانحدار تكون كالآتي :

$Y= \alpha + \beta x$

(الفائض المالي = -٠,١١٤+ ٣,٠٦(نسبة العمولة المكتسبة

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤-١- الاستنتاجات

١. لم يكن القانون العراقي قانون تنظيم إعمال التأمين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ في صالح عملية إعادة التأمين إذ لم ينظم إعادة التأمين كما ينبغي بل لم يكن بالأساس في صالح قطاع التأمين العراقي برمته.

٢. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة تأثير موجبة وقوية بين مؤشر نسبة العمولة المكتسبة من المعيد والفائض المالي لفرع التأمين البحري، أي كلما ارتفعت نسبة العمولة أدت إلى زيادة الفائض المالي للشركة. بمعنى كلما سعت الشركة لزيادة نسبتها من العمولات المكتسبة من المعيد بموجب اتفاقيات إعادة التأمين كان لها مردود مادي ايجابي للشركة.

٣. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن مؤشر الاحتفاظ له أثر ايجابي في الفائض المالي للشركة، يفيد الاحتفاظ بالأقساط التأمينية داخل الدولة الاقتصاد القومي، إذ يساعد على خفض التدفقات المالية الصادرة خارج البلاد وبالعملات الصعبة فضلاً عن توفير فوائض مالية، ووفورات جيدة للاستثمار المحلي. مع مراعاة أن لا يكون الاحتفاظ بنسب كبيرة من الأقساط، لكون صناعة التأمين تعتمد بشكل رئيس على إعادة التأمين المبنية أساساً على توزيع، وتشتيت الأخطار، وعدم تركيزها.

٤. أن الاختيار والتصميم المناسب لبرامج إعادة التأمين بما يتلاءم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة أخطارها، فضلاً عن مركزها المالي، من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا في الفائض المالي سلباً أو إيجاباً، ويعتمد ذلك بشكل رئيس على مدى خبرة إدارة الشركة في هذا الشأن من حيث، اختيار نوع شركة إعادة التأمين ذات التصنيف الجيد، وسعر الإعادة، وآلية اتفاقيات إعادة التأمين.

٥. سجلت نتائج تحليل البيانات المالية إلى انخفاض كبير في معدل الفائض المالي لفرع التأمين البحري، ولسنوات البحث الثمانية لمحفظة تأمين (البضائع)، مما يؤثر في قدرة الشركة بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم، وانعكاس ذلك بشكل سلبي على سمعة الشركة وثقة المؤمن لهم بها .

٤-٢- التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة يورد البحث جملة من التوصيات التي يمكن الإفادة منها في مجال إعادة التأمين وزيادة نسب الاحتفاظ بما يسهم في زيادة الوفورات، والفوائض المالية لشركة التأمين الوطنية، وعلى النحو الآتي:

١. ضرورة قيام شركات التأمين باختيار المعيدين بعناية من ذوي السمعة الحسنة، والتصنيف العالي (First class)، ومن ذوي الملاءة المالية الجيدة بحيث لا يتأثر بالهزات المالية، لكي يدفعون نصيبهم من المطالبات بشكل فوري ولكي تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها بشكل فوري بما يحافظ على مكانة، وسمعة الشركة لدى عملائها، وبما يسهم في تعزيز الفائض المالي للشركة .

٢. ضرورة تشجيع التعاون بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين في الدول العربية مع الهيئات والشركات التأمين الإقليمية والمجمعات التأمينية وذلك لتدعيم أسواق التأمين في تلك الدول ولاسيما العربية والإفريقية والأسيوية.

٣. القيام بمراجعة اتفاقيات إعادة التأمين والعمل على التقليل من اتفاقيات المشاركة والفائض مع التركيز على اتفاقية تجاوز الخسارة

٤. زيادة المحتفظ به محليا في فرع التأمين البحري/ بضائع وبما يتلاءم مع سعة اتفاقية إعادة التأمين البحري في السوق المحلي وذلك من خلال عرض الشركة على الشركات المحلية الأخرى ما يزيد عن حدود احتفاظها لكي تحصل كل شركة من شركات التأمين في السوق العراقي على ما تستطيع قبوله من حصص وذلك قبل عرض الحصص على معيدي التأمين.

٥. يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بإبعاد ومؤشرات إعادة التأمين لما لها من تأثير فعال في الفائض المالي لشركة التأمين الوطنية من خلال العمل على وضع استراتيجية مكتوبة لإدارة إعادة التأمين تتناسب مع مجمل أخطار الشركة وحالتها المالية، ويجب اعتماد استراتيجية إدارة إعادة التأمين من قبل مجلس الإدارة أو لجنة إعادة التأمين المعينة من قبل مجلس الإدارة. ويجب أن تتم مراجعة الاستراتيجية سنويًا على الأقل من قبل مجلس الإدارة أو لجنة إعادة التأمين المعينة.

٥- المصادر والمراجع

٥-١- التقارير المالية

١. التقارير السنوية الخاصة بشركة التأمين الوطنية . للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٧).

٢. البيانات المالية لشركة التأمين الوطنية . بغداد للسنوات (٢٠١٠ ـ ٢٠١٧) .

٣. قانون تنظيم أعمال التأمين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

٥-٢- المصادر العربية :

١. الكتب :

١- بدوى، علي محمود ، "**التأمين دراسة تطبيقية**" ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

٢- حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية، "**أسواق رأس المال**"، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر،٢٠٠٣ .

٣- الشحادة، عبد الرزاق قاسم، الرفاعي، غالب عوض، "**محاسبة المؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين**"، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن-عمان، الطبعة الأولى،٢٠١١.

٤- الطائي، يوسف حجيم، الموسوي، سنان كاظم، "**ادارة التأمين والمخاطر**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

٥- الهلباوى ، عبد الله توفيق، "**اعادة التأمين**" ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، جامعة حلوان ،٢٠٠٢.

٢. البحوث والدراسات :

١- الحمصي، حنان البريجاوي"، **توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية**"، متطلبات نيل درجة الماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،دمشق،٢٠٠٨.

٢- سفيان، نيبوع، "**استثمار الفوائض المالية لشركات التأمين في بورصة الجزائر دراسة حالة: شركة اليانس للتأمين للفترة ٢٠١١-٢٠١٣**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم مالية ومحاسبية،٢٠١٥.

٣- عبد الفتاح، بهيرة محمد سعيد، "**العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن**"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال-قسم المحاسبة والتمويل،٢٠١٤.

٤- كاظم، أنسام جعفر ،"**إعادة التأمين وأثرها في تطوير صناعة التأمين- دراسة استطلاعية مقارنة بين شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية**"، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير تخصص تأمين، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٥- المنصور، وهيب إبراهيم عباس "**قياس اثر إعادة التأمين على ميزان المدفوعات (٢٠١٢-٢٠٠٣)**" ، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي(تأمين)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، ٢٠١٥.

٦- وحيدة، مدفوني، "**واقع وأهمية إعادة التأمين في مواجهة التزامات شركات التأمين-حالة السوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين**" ،مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٥.

٧- يوسف، سهى عواد، "**اثر البيئة الخارجية الخاصة في تحقيق الفوائض المالية-بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية**"، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير ،جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية فرع التأمين،٢٠١٩.

٣. الدوريات والمؤتمرات والملتقيات :

١- ابو سرحان، احمد شحدة،" **الفائض التأميني في التأمين الإسلامي**"، بحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد ١٢، العدد ٣ ، ٢٠١٦.

٢- أسامة، عامر، زهير، عماري، "**اثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي مقابل التقليدية باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج شعاع الانحدار الذاتي-VAR)في شركات التأمين بالأردن للفترة (٢٠١٥-١٩٩٩)**"،بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠١٧.

٣- حسن، ياسين كاظم،" اعادة التأمين"، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد ٢٤،العدد ٤، ٢٠١٦.

٤- صباغ، محمد احمد، "**الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي**"، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية، دمشق، ٢٠٠٩.

٥- عبد المهدي، احمد مظهر، "**حد الاحتفاظ الأمثل وإعادة التأمين وعلاقتهما بزيادة أعمال شركة التأمين- دراسة في شركة التأمين العراقية العامة**"، بحث منشور في موقع التأمين للعرب،٢٠١٣.

٦- العربي، يوسف، "**شركات إعادة التأمين الأجنبية تلتهم نصف الأقساط المكتتبة في الدولة**"، مجلة الاقتصادي،دبي،٢اغسطس،٢٠١٥.

٧- فياض، فاروق، "**خبراء يدعون لتشكيل كيان وطني لإعادة التأمين**"، جريدة الخليج،١٤ نوفمبر،٢٠١٨.

٨- قندوز، عبد الكريم احمد، السهلاوي، خالد عبد العزيز، "**استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق بشركات التأمين التعاوني السعودية**"، جامعة أم البواقي، الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد ٨، ٢٠١٧.

٩- المسعودي، احمد اسعد احمد، "**مفهوم أنفاق العفو والفائض الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي**" ،جامعة زيتونة، كلية القانون، ترهونة، ليبيا، مجلة العلوم القانونية، مجلد س٤، عدد١٠، ٢٠١٦.

١٠- مقطش، مثقال عيسى، "**إعادة التأمين**" ، الجزء الثاني، جمعية البنوك في الأردن،٢٠٠٩.

١١- هيئة السوق المالية السعودية، "**خبراء: شركات التأمين المحلية تبالغ بإعادة التأمين مدفوعة ببطء النمو والمنافسة السلبية وضعف الأقساط**"، شركة المباشر العالمية،١٨ ديسمبر،٢٠١١.

٥-٣- المصادر الأجنبية

1. Ahrmcenter ,World Bank:" **the Growth report: (Strategies for sustained growth and inclusive development)**", , 2010.
2. David, M. Raim and Joy L. Langford**," UNDERSTANDING REINSURANCE",** Mathew bender,2007**.**
3. Gorge, Guillaume **, Insurance Risk management and Reinsurance**, Bibliothèque Nationale – Paris, June 8, 2013.
4. Okotha, Mr. George Steven (B.Sc (Stat & Econ) ACII, FIIU Chartered Insurance Practitioner**,** **REINSURANCE MANAGEMENT**, the insurance institute of Uganda, 2017.
5. Sabbagh, Ahmed Mohammed, **"Islamic takaful insurance From Jurisprudents To Applications"**, The deposit number at the national library(2012-11-4240), Jordan, 2012.
6. Sedlák, Michal**, Problematika zajištění pojišťoven** , Diplomová práce, VYSOKÁ ŠKOLA EKONOMICKÁ V PRAZE FAKULTA MEZINÁRODNÍCH VZTAHŮ, Praha 2008.
7. Schyberg, Oskar**," MONTE CARLO STUDY OF REINSURANCE CONTRACTS"**, School of Education, Culture and Communication, Mälardalen University Press Licentiate Theses No. 165, 2013.
8. Tomislava Pavic Kramaric and Fran Galetic," **The Influence of Reinsurance on Insurance Companies' Profitability: Evidence from the Austrian, Croatian and Romanian Insurance Industry",** Journal of Applied Finance & Banking, vol. 3, no. 6, 2013, 115-121 ISSN: 1792-6580 (print version), 1792-6599 (online) Scienpress Ltd.
9. Wehrhahn, Rodolfo, "**Introduction to Reinsurance"**, primer series on insurance issue 2, April,2009.
10. Zorman, Joze**,"VpIV IZ BIRE modela POZAV AROV ANjA NA STABILNOST POSLOVANJA ZAVAROVALNICE**",magistrskodei, repvblika slovenija univerza v mariborv, ekonomsko-poslovna fakvlteta,2016.